البنية التحتية والامل المفقود

د. محمد سليم وهبه، استاذ في الجامعة اللبنانية

امام ما يحدث على الساحة الاقتصادية في لبنان من سفقات على حساب المواطن والمال العام من الاتصالات الى الكهرباء الى النفايات وطمرها نتساءل عن نية القيمين السياسيين في النظر الى نمو الوطن واستمراريته، البديهي النظر الى البنية التحتية والفائية عن الموازنات الاساسية والاثني عشرية مما يعني غياب الهياكل المنظمية اللازمة لتشغيل المجتمع او المشروع أو الخدمات والمرافق اللازمة لكي يعمل الاقتصاد، وهي مجموعة من العناصر الهيكلية المترابطة التي توفر اطار يدعم الهيكل الكلي للتطوير.

حتى البنية التحتية في الاسلام والتي تأتي بالشهادتان وبحكم الحديث غائبة عن الوضع اللبناني، ولا يوجد في القلب عقدا مؤشرا للايمان في العمق، ولا ذر ما يرتبط بنيتة اللبناني الفوقية لغياب الروح لجميع ممارسات المؤمن، فالتصديق بالمجمل ليس عقليا والعقد ليس قلبيا ، العمل فردي بامتياز دون مدلول اجتماعي والجد للاسف ليس حضاريا.

من ناحية المفهوم المادي للبنية التحتية، فكارل ماركس وفردريك أنغلز عرّفا البنى التحتية على أنها مفهوم يضم العناصر التي تدخل في الإنتاج. تلاثة أبعاد للبنى التحتية: بيئة الإنتاج (الطقس، الموارد الطبيعية)، القوى الإنتاجية (الأدوات والماكينات)، والعلاقات بين الأشخاص في إطار الإنتاج (الطبقات الاجتماعية، الإحتكار...). والبنى الفوقية هي عبارة عن مجموعة الأفكار في مجتمع معين تشمل الإنتاج غير المادي والتي تمتلك ثلاث درجات: الأنظمة السياسية والقانونية، الأنظمة الفكرية، والوعي الذاتي.

فالبنى التحتية تلعب دوراً أساسياً في عمل النظام الاجتماعي ومن خلفه السياسي والقانوني، وتؤثر على الاقتصاد وعلى الإنتاج وتدفع المجتمع إلى إعتماد نظام إجتماعي وسياسي وقانوني حفاظا على المكتسبات.

أن إستمرار رداءة البنى التحتية في لبنان لم يدفع اللبناني إلى تغيير نظامه الاجتماعي، والاعتراضات التي انطلقت في طلعت ريحتكن وبدنا نحاسب تلاثث بعض ان تم امتصاصها تارة بالعنف وتارة بالشد على الوتر العصبي لتكون النتيجة في الدخول في حلقة مُفرغة لخلق ازمة اكبر تتناسى بها الزمة الاقل اهمية ليحافظ النظام على بنيته.

النظم الأساسية المادية لبلد ما أو لسكان مجتمع محلي بما يشمل خطوط السكك الحديدية، الطرق والجسور والمطارات، التمديدات الكهربائية، خطوط الهاتف وشبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية، خطوط أنابيب المياه والنفط الخام والمجاري المائية، والموانئ، وقنوات وشبكات الصرف الصحي والري النفايات الصحة هي الاساس الذي من خلاله الحكم على مستوى الرفاه والثقة في الادارة لمقومات هذا المجتمع والذي يرتبط بها بالاضافة الى ذلك البنية الاجتماعية وتشمل تثبيت منشئات التعليم والمستشفيات وخدمات الأمن والدفاع المدني والترفيه.

هذا بالاضافة الى البيئة التحتية ذات العلاقة بتقنية المعلومات والاتصالات تتكون من الأجهزة المستخدمة والمعدات والبرامج لتربط بين الأجهزة ومستخدميها، وتشمل وسائل الإعلام، بما في ذلك خطوط الهاتف وخطوط تلفزيون الكابل والأقمار الصناعية والهوائيات، وكذلك أجهزة التوجيه، وتجميع، و التي تتحكم في مسارات الإرسال. وان كان اللبناني مؤهل ليكون له قطاعا معلوماتيا منتجا، فخطاطيح الإنترنت غير الشرعي والشركات الوسيطة التي ترفع من اعباء استئجار الخطوط، ووقف العمل ببعض الألياف الضوئية قد قللت من قدرة الإنترنت في لبنان، وقللت فرص اللبنانيين من الخوض في هذا المجال رغم حيازتهم على البنية التحتية الفوقية المناسبة التي تمكن من النجاح.

ويوجد علاقة عضوية بين البنى التحتية من جهة والأنظمة الاجتماعية والسياسية والقانونية من جهة ثانية وفي لبنان لا يوجد قيمة للهدر والوقت الذي يقضيه المواطن والعذابات التي تتطلبه للوصول الى عمله، والاعباء النفسية والمالية التي يتحملها دون ان ينور. وبالمقابل فإن الدولة اللبنانية تواجه مشاكل مادية، والفساد يجعل التغيير صعباً وخاصة بضعف الرقابة القضائية.

لبنان ثامن اسوء بلد في البنى التحتية رغم الثروات الطبيعية، وهي تساوي 31.5 مليار دولار، ولم تصرف اكثر من 4% من الموازنة السنوية ويحتاج لبنان الى 6.2 مليار دولار.

شبكة إمدادات المياه سيئة وهي بحاجة الى إعادة تخطيط وتصميم. المشاكل في لبنان مرتبطة بقلة احواض تخزين المياه واستهلاك أنابيب شبكة إمدادات المياه، يحتول عام 2020 سيعاني من أزمة مياه.

- ضغوطات على الكهرباء: بوجود النازحين بما يعادل 37% من اجمالي سكان لبنان كلفتهم 5.6 مليار دولار سنوياً، استئجار اورهان بيه وفاطمة غول وعجز نحو 1900 ميغاواط وفاتورة مليار دولار.

- ضغوط هامة على قطاع التعليم الرسمي الذي استطاع استيعاب حوالى 40 ألف طفل لاجئ في المدارس عامة، وبكلفة 29 مليون دولار أميركي.

يواجه لبنان تحدياً كبيراً فيما يتعلق بأزمة البطالة، وقد تفاقمت هذه النسبة بعد أزمة النزوح السوري، يدخل 23 ألف فرد سوق العمل اللبناني سنوياً، ويوجد فقط 3800 وظيفة. فيما تبلغ معدلات البطالة الخاصة بالنساء نسبة 18% ومعدلات البطالة الخاصة بالشباب نسبة 34%، ارتفعت قوة العمل بنسبة 35%.

أن صرف 6.3 مليار دولار أميركي لبناء مشاريع بنى تحتية من شأنه أن يعزز النمو الاقتصادي بنسبة 4.4%، بناء على معدل 0.22% نمو اضافي لكل 1% يضاف على قيمة البنى التحتية، وسيساهم في تأمين 216 ألف فرصة عمل جديدة في ما خص فترة البناء أي على المدى القصير.

- **النمو الاقتصادي ضعيف في 2016 ويقل من 1.5 % مقابل 3% لدول** المنطقة نتيجة اجواء عدم اليقين الذي يبعد المستثمر الاجنبي ويجعل المستثمر المحلي مترنباً، العجز في المالية العامة الى 8.5 % من الناتج المحلي، الدين العام فيتوقع ان يصل الى 75 مليار دولار ونسبته 140% من الناتج المحلي.

من المتوقع ان تتراجع الاستثمارات الاجنبية المباشرة تتراجع في العام الحالي اكثر من 5% اي ان تصل الى اقل من 2.6 مليار دولار في 2016 مقابل 2.8 مليار دولار في العام 2015.

تتوقع ان تتراجع تحويلات اللبنانيين في العام الحالي الى اقل من 7 مليار دولار في 2016 ونسبته 15% من الناتج المحلي مقابل 7.2 مليار دولار في العام 2015.

القطاع المصرفي ويعتبر العامود الفقري للاقتصاد والممول الرئيسي للقطاعين العام 38 مليار دولار والخاص 52 مليار دولار ويتمتع بسيولة مرتفعة، ويتوقع ان يسجل نموا مقبولا لودائعه بقارب 5% متاثرا بتراجع الاستثمارات الاجنبية المباشرة وتقلص النفقات العالية كما نتوقع ان يحافظ على معدل نمو لتسليفاته البالغ حوالى 4.9%.

فيما يتعلق بالنفط وهو حاجة اقتصادية واستثمارية: فالبنية التحتية التي يحتاجها لبنان لقطاعه النفطي التي تُعطي السلسة الصناعية للنفط والغاز الطبيعي، من الآبار حتى المستهلك، هذه السلسلة تمر في مراحل تمتد من البحث عن النفط، الحفر، الاستخراج (التقييم، الإستعادة الأولية، معالجة السوائل، الاستعادة الثانوية، الإستعادة الخدماتية، الموارد والاحتياطات)، التوزيع (النقل بواسطة خطوط الأنابيب، النقل عن طريق البحر، بوسائل أخرى)، إلى التخزين، والتكرير.

تتوزع هذه البنية بين البنية التحتية المباشرة التي لها علاقة مباشرة مع قطاع النفط كمنصات الإستخراج، محطات التكرير، الطرقات العامة،

والمرافئ، والبنية التحتية غير المباشرة أو الداعمة والتي تضم الفنادق، الإتصالات، الكهرباء، الخدمات، الصناعة، وغيرها.

لا يمتلك لبنان من البنى التحتية المباشرة إلا القليل الذي يتمثل بمصفاتي تكرير للنفط غير صالحتين للعمل، وطرقات لا تستطيع إستيعاب السيارات الموجودة حالياً، بما يعني أن لبنان في حاجة إلى منصات إستخراج النفط والتي عادة تكون على حساب الشركات، ويتم إستيفائها لاحقا من مدخول الغاز أو النفط.

كما أننا في حاجة إلى مصافي تكرير تسمح لنا بزيادة أسعار النفط والغاز المُستخرج، ناهيك عن فرص العمل التي قد تُخلق في هذه المصافي، والى إيجاد حل للطرقات التي أصبحت شبه مُشبعة بالسيارات والتي يستحيل معها نقل النفط والغاز داخلياً. أما في ما يخص المرافئ، فلا نعتقد أن المرافئ البحرية قادرة في حالتها الراهنة على إستيعاب البواخر النفطية من والى لبنان لتصدير النفط والغاز المُستخرج.

وحال البنى التحتية الداعمة ليست بأفضل، فالفنادق التي يُمكن إعتبارها الأكثر جهوزية ليست مؤهلة الاتصالات ومع وضعها الحالي، فلا يُمكن أن تستوعب خطوطا جديدة لأن الكابلات ومراكز البث أصبحت مشبعة إلى حد أنه لا يُمكن للمرء إجراء إتصال دون أن يُعاود المحاولة عدة مرات عدة.

ووضع الكهرباء ليس بأفضل، إذ لا يُمكن فعلياً تغذية الماكينات في

هذا القطاع بما يعني أن الشركات ستعتمد على مولدات وكل هذا خسارة لخزينة الدولة.

بما يتعلق بحجم الإستثمارات المطلوبة فان لبنان يحتاج :

أولاً: منصات الإستخراج: هناك العديد من المنصات النفطية في العالم وتبلغ مساحة البعض منها 5000 م2. ويتراوح سعر المنصة بين 200 مليون ومليار دولار. والإستثمار في هذه المنصات يتم من قبل الشركات التي تستثمر ثمنها من مدخول النفط.

ثانياً: مصافي التكرير: هناك مصفاتا طرابلس والزهراني الموقفتان عن العمل، وهي حاجة إلى إستثمارات تُقارب الـ 3 مليار دولار لاعادة تشغيلها.

ثالثاً: الطرقات العامة، كما سبق الذكر أعلاه، لا يُمكن لطرقات لبنان تحمل نقل الغاز والنفط بين مختلف المناطق في وضعها الحالي. يُكلف ما بين 10 إلى 20 مليار دولار!. لذا، فإن الكلفة لتأهيل الطرقات تتعلق بخيارات الوزارة عن المواقع التي سيتم تخزين الغاز والنفط فيها كما وآلية التوزيع.

رابعاً: المرافئ: إن الاحتمال الأكبر الوارد هو أن يتم تصدير الغاز والنفط عبر الموانئ اللبنانية، بما يعني إستقبال ثلاثة أنواع من البواخر بحسب حمولتها الساكنة: البارجة (25000 طن)، ناقلة نفط (ما بين 50000 و330000 طن) والسوبر ناقلة نفط (330000 طن). والسؤال المطروح: هل تستقبل المرافئ اللبنانية إستقبال هذه السفن؟

وتأهيل مرافئه بما يعني إستثمارات بعشرات المليارات من الدولارات وستكون تكلفة المتر المكعب من الغاز اللبناني أكبر من التكلفة الاقليمية.

خامساً الكهرباء: وهذا ما سيفرض على الشركات أن تلبّي حاجاتها بواسطة مولدات بما يعني خسارة للدولة اللبنانية التي كانت تتبع الكهرباء للشركات والإستفادة منها، وهي التي تخسر 128 مليون دولار سنوياً بوجود المولدات الخاصة المنتشرة في كل لبنان. وتأمين 3000 ميغاواط سيتطلب إستثمارات بقيمة 1 مليار دولار أميركي بما سيلبّي كل حاجة لبنان.

أما في ما يخصّ باقي القطاعات، فالأرقام تتراوح بين المليارين وثلاثة مليارات دولار أميركي لكل قطاع: الصناعة، 4 مليار دولار؛ قطاع الخدمات، قطاع الاتصالات والقطاع العقاري، 3 مليار دولار لكل قطاع؛ القطاع السياحي، قطاع المياه والأبحاث، 2 مليار دولار لكل قطاع.

ولا جدوى من اعداد البنية التحتية في حال لم يتم إصدار دفتر شروط التلزيم للمنطقة الاقتصادية الخالصة المقسمة إلى مربعات بحرية، وربما يكفي كل فترة بالتلويح بالمداخيل الهائلة تتراوح بين 370 و1700 مليار دولار، والخوف ان يكون التاخير مقصود من قبل بعض الاطراف مقابل الحصول على عمولات ليستفيد من فترة الفراغ البلدان المحيطة.